الوكالة تدعم الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ

بقلم نُوا مايهيو



محطة قوى نووية قيد التشييد في الصين.

(الصورة من: كونليث برادلي/ الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

"في الماضي، شاركت كرواتيا في العديد من أنشطة الوكالة واستفادت منها وتمكَّنت من تحسين قدراتها على تخطيط الطاقة ونشر أدوات الوكالة لتقييم نظم الطاقة."

— ماريو تو ، مستشار في معهد الطاقة الكرواتي

الوكالة مع ١٢ دولةً عضواً على وضع استراتيجيات فعًالة للحدّ من تغيُّر المناخ عبر مشروع بحثى منسَّق. والهدف من هذا المشروع هو تقديم الدعم في التقييمات الوطنية للدور

المُحتمل للقوى النووية في التخفيف من حدَّة انبعاثات غازات الدفيئة، كجزء من الإعداد للاستراتيجيات القُطرية بموجب اتفاق باريس، الذي توصَّل إليه في

عام ٢٠١٥ الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيُّر المناخ.

وقال السيد هال تورتن، وهو خبير اقتصادى في الطاقة بالوكالة: «إنَّ الأمر يتمحور حول دراسة الكيفية التي تستطيع بها القوى النووية، إلى جانب مصادر أخرى للطاقة المنخفضة الكربون، أن تساهم لعقود قادمة في تحقيق الأهداف التنموية وأهداف الطاقة الفريدة الخاصة بكل دولة عضو.»

ويعتمد هذا المشروع البحثى المنسَّق على مبادرات سابقة، بما في ذلك مشروع الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٩ الذي يدعم الدول الأعضاء التي لديها استراتيجيات للحدِّ من

انبعاثات غازات الدفيئة وخيارات للطاقة بغية تحقيق أهداف بروتوكول كيوتو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

ويُعتبر الحدُّ من ارتفاع متوسِّط درجات الحرارة في العالم إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية وإن أمكن إلى أقل من درجة مئوية ونصف، أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق باريس. ورغم أنه هدف صعب، فإنه ممكن من الناحية التقنية، بيد أنَّ السياسات الحالية الخاصة بالمناخ سوف تجعل من درجات الحرارة العالمية في الكوكب تتراوح بين ٢,٦ و ٤,٠ درجات مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية بحلول عام ٢١٠٠، وفقاً للتحليل العلمي المستقل «Climate Action Tracker». وحتى مع التعهُّدات التي قدَّمها سابقاً الأطراف الموقِّعون على اتفاق باريس، من المكن أن ترتفع درجات الحرارة لتصل إلى ٣,٢ درجات مئوية بحلول عام ٢١٠٠. وتعكف أفرقة البحث على المستوى القُطري المشاركة في المشروع البحثى المنسَّق على تحليل التطورات الوطنية في قطاع

الطاقة وتحليل الخيارات الخاصة بالحدِّ من ارتفاع درجات الحرارة العالمية.

تعزيز تبادل المعارف

في إطار المشروع المذكور، تدعم الوكالة تبادل المعلومات والخبرات عبر استضافة اجتماعات تنسيقية بحثية منتظمة. وسهَّلت هذه الاجتماعات النقاشات المستفيضة بشأن صياغة استراتيجيات وطنية في ميدان الطاقة، فضلاً عن تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والخبراء من الوكالة وسائر المنظمات.

وانعقد ثاني الاجتماعات الثلاثة في فيينا في حزيران/ يونيه ٢٠١٨، دلالة على الوصول إلى نصف مرحلة المشروع البحثى المنسق. وقدَّمت أفرقة البحث عروضاً بشأن السياسات، والتقدُّم المُحرز في البحوث والنتائج الأولية. وعكفت عدَّة أفرقة على استخدام الأدوات المُستخدَمة في تخطيط الطاقة، والتي استحدثتها الوكالة بهدف استكشاف مسارات بديلة للطاقة تتناسب وظروفهم الفريدة. وسيُتوَّجُ المشروع البحثي المنسق بإجراء اجتماع ثالث وآخر ختامي في أواخر عام ٢٠١٩، حيث ستعرض الدول المشاركة استنباطاتها المفصّلة بشأن الدور المُحتمل للطاقة النووية في الحدِّ على الصعيد الوطنى من تغيُّر المناخ على مدى العقود القادمة.

ومن المتوقّع أن تُسهم النتائج التفصيلية والأساس الذي يقدِّمه المشروع البحثي المنسَّق في التشكيل الجاري والاستعراض المنتظم للمساهمات المُحدَّدة وطنيًا بموجب اتفاق باريس.

وقالت طارا كايطانو، إحدى الباحثات البارزات في مركز بحوث الطاقة بجنوب أفريقيا: «إنَّ المشروع البحثي المنسق عبارة عن منصة ممتازة لتسيير أنشطة البحوث بشأن القوى النووية في جنوب أفريقيا والنظر في هذه الأنشطة.» وأضافت أن الاجتماعات السنوية للمشروع البحثى المنسَّق توفِّر منصة لتقاسم عمل الباحثين، ممَّا يمكِّنهم من التعلُّم من الآخرين ومن تجارب بلدانهم.

استخدام أدوات الوكالة للتخفيف من حدَّة تغيُّر المناخ وتخطيط الطاقة

تساعد الأدوات التي استحدثتها الوكالةُ الدولَ الأعضاءَ – بما في ذلك تلك الدول المشاركة في المشروع المذكور – على تقييم مختلف الخيارات والاستراتيجيات المتاحة لقطاع الطاقة التابع لها، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تضطلع به القوى النووية في المستقبل.

وقال مايرو طوط، المستشار في معهد الطاقة الكرواتي: «في الماضي، شاركت كرواتيا في مختلف أنشطة الوكالة واستفادت منها وتمكُّنت من تعزيز قدراتها على تخطيط



محطة براكة للقوى النووية، الإمارات العربية المتحدة.

(الصورة من: الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

الطاقة ونشر أدوات الوكالة لتقييم نظام الطاقة». «إنَّنا نتعلُّم من الآخرين ونساهم في إفادة الآخرين».

وخلال العقود الأربعة السابقة، استحدثت الوكالة مجموعة من الأدوات التحليلية التي تشتمل على:

- المنصة EBS (منصة استوديو توازن الطاقة) -لتيسير جمع بيانات الطاقة وترتيبها.
- النموذج MESSAGE (نموذج بدائل نُظم إمدادات الطاقة وآثارها البيئية العامة) – لتحليل استراتيجيات إمدادات الطاقة؛
- النموذج MAED (نموذج تحليل الطلب على الطاقة) – لدراسة الطلب على الطاقة في المستقبل.
- التوليفة WASP (توليفة تخطيط النظم التلقائية بفيينا) - لتوسيع تخطيط قطاع الطاقة؛
- نظام التحليل FINPLAN (التحليل المالي لخطط التوسع في قطاع الكهرباء) - لتقييم التداعيات المالية لمشروع القوى النووية.
- النهج SIMPACTS (النهج المبسط لتقييم التأثيرات الناجمة عن توليد الكهرباء) - لتحليل آثار مشروع القوى النووية على الصحة البشرية والزراعة.
 - المؤشرات ISED (المؤشرات المتعلقة بتنمية الطاقة المستدامة) - لتحليل ورصد استراتيجيات تنمية الطاقة المستدامة؛
 - النموذج CLEW (المناخ واستخدام الأراضي والطاقة والمياه) - لتحليل التفاعلات بين نُظُم المصادر الرئيسية.